

الخلفية التاريخية لتطور البنية الارتكازية وضرورتها الاقتصادية في العراق الحديث

الباحث/ رعد جاسم رشيد

أ.م.د. عبد الزهرة فيصل يونس

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق

P:ISSN 1813 - 6729

E:ISSN 2707 - 1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.123.6>

مقبول للنشر بتاريخ 2019/7/30

تاريخ استلام البحث 2019 /6/24

المستخلص

تتأني أهمية إعادة بناء الهياكل الارتكازية من حقيقة كونها ضرورة لتنويع مصادر الدخل و زيادة معدلات نموه، فمن خلال دراسة التجارب التنموية الناجحة لاحظنا ان اغلب البلدان المتقدمة حالياً اعتمدت على قطاع البنية التحتية بوصفه قطاعاً قانداً وليس قطباً ثانوياً، واستناداً الى نظرية جدل القطاعات نجد ان القطاع الثالث الذي ينطوي على الشواخص الحيوية للبنية التحتية يحتل المساحة الاوسع في توليد الناتج المحلي الاجمالي ويهيمن على النسبة الاكبر من القوة العاملة ، كما ان من اهم النتائج التي خلصنا اليها هو ان تأثيرات هذا القطاع لا تظل حبيسة للنطاقات المحلية بل تمتد الى الفضاء الدولي لأنها تُعد المؤشر الاول الذي يسترشد به رأس المال الاجنبي لاختيار المواضع التي يتوطن فيها. ويهدف بحثنا الذي اعتمدنا المنهج الاستقرائي بأسلوبه الوصفي التحليلي اداة لتشخيص متغيراته الاساسية وابعاده الاقتصادية والاجتماعية ، الى اثبات الفرضية القائلة بأولوية بناء البنية التحتية وتبيان النتائج المتوقعة منها والربط بين معدلات نموها ومعدلات نمو القاعدة الإنتاجية، وقد عززنا هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات تأتي في مقدمتها ضرورة البحث عن مصادر تمويلية مضمونة لاستكمال بناء تلك المشروعات الحيوية بوصفها قاعدة التطور الاقتصادي المنشود.

الكلمات المفتاحية: الهياكل الارتكازية ، الخدمات البلدية ، الخدمات العامة ، الخدمات الانتاجية ، قطاع البنية التحتية.



مجلة الادارة والاقتصاد

العدد 123 / اذار ، 2020

الصفحات 89- 109

● البحث .. مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

تتجلى أهمية البنية التحتية من خلال ارتباطاتها الوثيقة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى عموماً حتى لا نكاد نرى امكانية لاستثمار زراعي أو صناعي بمعزل عن خدماتها ، سواء المباشرة أو غير المباشرة ، وهذا ما أكدته التجارب التنموية التاريخية الكبرى ، فحتى البلدان التي تُعدّ منبعاً للفكر الليبرالي بمعالمة المشهورة (المبادرة الفردية وتقبيد الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي) كانت الحكومة تضطلع ببناء شواخص الهياكل الارتكازية وتحمل وحدها التكاليف الاقتصادية المترتبة على تشغيلها والمنعكسة عن بيع مخرجاتها اما بسعر اقل من أو مساوٍ لكلفتها ، بوصفها ضرورة لتيسير احوال الناس وتزويدهم بالخدمة الأساسية لنشاطهم الخاص وتحويل مواهبهم وطاقاتهم الإبداعية من مرحلة الكمون الى الانطلاق . ولم نعتز في تنظيرات الاقتصاديين على رأي مُعتَبَر واحد يخالف هذا المنحى من التحليل أو يَشْكِلُ عليه رغم التباين في تحديد الاولويات ورسم مسارات توزيع الادوار بين القطاعين، العام والخاص، في التصدي لبناء وتشغيل وإدارة حزمة مشروعاتها المتنوعة والممتدة على مساحة البلاد بكاملها. و تنجم أهمية البحث من حيوية الموضوع محل الدراسة والمفارقة التي ينطوي عليها ، فليس هناك من شك بالضرورات الاقتصادية للبنية التحتية ، ولكن ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لإنشائها واشكالية جدوى مشروعاتها المتنوعة يجعل التحري عن بدائل لأساليب التمويل التقليدية ونظم التشغيل والأداء المعتادة امرين واجبيين لتحديد نقاط الاختناق وسبل المعالجة، وذلك من خلال الاسترشاد بالمعطيات العلمية للتجارب التنموية الناجحة. حيث تدور المشكلة الأساسية للبحث حول قصور الوعي عن تقدير أهمية البنية الارتكازية ، والإذعان لمنطق التبرير في معالجة الاختلالات التي تعاني منها ، والقائم على التذرع بالعجز المالي المنعكس عن اعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد تقريباً لتوليد الدخل ، وهو منطق سيطر من عمر المعضلة ولا يُمكنُ من حلها ، لأن معدل نمو الإيرادات سيظل أقل من معدلات نمو النفقات التشغيلية وبذلك سيتوالى تقلص حجم الاستثمارات اللازمة لتطويق اللازمة وتجاوزها ، من هنا يتأتى وجوب البحث عن البديل الموضوعي الذي ليس هناك باعتقادنا غير سياسة الدفع بالأجل مُعادلاً مكافئاً له . وقد جرى تناول موضوع البحث انطلاقاً من فرضية توحى بأن البنية التحتية هي القاعدة المادية للتطور الاقتصادي، وان مكوناتها المتنوعة بارتباطاتها الامامية والخلفية تؤهلها للاضطلاع بدور القطاع القائد للعملية التنموية، لذلك فان العجز المالي لا يبرر تأجيل الشروع ببنائها واستكمال حلقاتها المتداخلة، لأن الخسائر المترتبة على العزوف عن انشائها هي أضخم بما لا يُقاس من التكاليف المترتبة على الاستعانة برؤوس الاموال الأجنبية لإنجازها عبر سياسة "التمويل بالأجل" التي تضمن جودة النوعية فضلاً عن كفاءة الأداء. وتتلخص اهداف البحث بالآتي من المقاصد:

1. هل يصح تأجيل انشاء البنية التحتية أو إعادة اعمارها تحت ذريعة العجز المالي، وماهي النتائج المترتبة على هذا الخيار؟

2. ماهي النتائج المتوقعة من فسخ المجال للقطاع الخاص، بمنحه التسهيلات المُمكنة لجعله أكثر قدرة على ممارسة دوره في بناء الهياكل الارتكازية ومعالجة نواقصها وادارتها وامتلاك اصولها الإنتاجية ، على وفق أسس العقلانية الاقتصادية؟

المواد وطرق البحث / المبحث الاول

واقع قطاع الخدمات البلدية في العراق : ينطوي مفهوم الخدمات البلدية على مجموعة من النشاطات التي لا يستهدف القائمون بها ، وهم على وجه العموم " المؤسسات الحكومية المختصة "، تحقيق الربح المادي بل انتاج المنافع التي تُعدّ ضرورية لتوفير الحد الأدنى من مستلزمات الرفاه العام كما هو الحال في انتاج الماء الصافي وتوفير خدمات الصرف الصحي فضلاً عن انتاج وتوزيع التيار الكهربائي على القطاع العائلي وقطاع الاعمال معاً ، ولغرض التمكن من تتبع منحى تطور هذه النشاطات يمكن دراستها على وفق المطالب الآتية :

الخلفية التاريخية لتطور البنية الارتكازية وضرورتها الاقتصادية في العراق الحديث

أولاً: قطاع المياه : يُعد الماء الصالح للشرب ضماناً أساسية لصحة جيدة ، كما انه حق من حقوق الانسان لذا فان توفيره بكميات كافية ونوعيات جيدة مسؤولية تكتسب اهمية كبيرة ولاسيما في المناطق الريفية . وقد ركزت برامج تطوير الخدمات المُتَصَمِّنة في الخطط الخمسية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي على توفير هذه الخدمة فبلغت نسبة التغطية منها (95%) في المناطق الحضرية مقابل (75%) في المناطق الريفية، والتي تراجعت الى حوالي (48%) في مرحلة التسعينات نتيجة التخريب الذي لحق بعدد مشروعات التصفية فضلاً عن الخطوط الناقلة . ولقد استشعرت خطة التنمية الوطنية (2010-2014) أهمية هذه الخدمة وأعطتها أولوية متقدمة ضمن اهتماماتها، فاستهدفت تخفيض نسبة السكان غير المخدومين بمشروعات مياه الشرب الى 10% في المناطق الحضرية باستثناء مدينة بغداد ، و 26% في المناطق الريفية (خطة التنمية الوطنية (2013 – 2017) ، 2013) ، ويمكن توضيح كميات الانتاج والاستهلاك للماء الصافي في عموم العراق من خلال الجدول ادناه :-

جدول (1) كمية الانتاج والاستهلاك من الماء الصافي في العراق للسنوات (1980 – 2016)

السنوات	كمية الماء الصافي المنتجة (مليون متر مكعب)	كمية الماء الصافي المستهلكة (مليون متر مكعب)	الفجوة بين المنتج /المستهلك	نسبة التغطية
1980	613	499	114	0.04
1985	1155	813	342	0.07
1990	1627	1426	201	0.09
1995	1883	1630	253	0.09
2000	2169	1832	337	0.09
2005	6136	5031	1.105	0.21
2010	9361	8162	1.199	0.28
2015	12185	15875	-3.690	0.32
2016	12248	14896	-2.648	0.33
معدل النمو السنوي المركب	%35	%40	-37%	

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة ، صفحات متعددة.

- معدل النمو السنوي المركب : من عمل الباحثة ، تم استخراجها وفق الصيغة الآتية:

$$r = \left[\left(\frac{X_T}{X_t} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 \right] * 100$$

R = معدل النمو السنوي المركب ، X_T = آخر مدة زمنية ، X_t = بداية المدة الزمنية ، N = عدد السنوات.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان كمية الانتاج من الماء الصافي بلغت (613) ألف م³ عام 1980 وازدادت الى (1.155) مليون م³ عام 1985، اما كميات الاستهلاك فقد ازدادت من (499) الى (812) ألف متر مكعب للمدة نفسها ، وبلغت كميات الماء الصافي المنتجة عام 1995 (1.883) مليون م³، ومع زيادة الانتاج زاد الاستهلاك من (1.426) مليون م³ في عام 1990 الى (1.630) مليون م³ في عام 1995. واستمر الانتاج بالزيادة فبلغ (2.169، 6.136، 9.361) مليون م³ للسنوات (2010، 2005، 2000)، وازداد الاستهلاك بواقع (1.832، 5.031، 8.162) مليون م³ للسنوات نفسها على التوالي . وازداد الفائض من انتاج الماء الصافي الى (1.199) مليون م³ عام 2010 ، بالمقارنة مع (337) ألف م³ عام 2000. واستمرت الزيادة في الانتاج لتبلغ (12.248) مليون م³ في عام 2016 في حين بلغ حجم الاستهلاك للسنة نفسها (14.896) مليون وبذلك يكون العجز (2.648-) مليون م³. وقد بلغ معدل النمو المركب لإنتاج الماء الصافي (35) % للمدة (1985-2016) وهو اقل من معدل نمو الاستهلاك البالغ (40) % . ويمكن تلخيص اسباب الفجوة الحادثة بين الاستهلاك والانتاج من الماء الصافي للسنوات (2015 – 2016) ، وتراجع امكانية تزويد المواطنين بتلك المادة رغم زيادة الانتاج منها ابتداءً من سنة 2005 بالآتي :- (وزارة التخطيط ، 2017)

1. التجاوز على شبكات نقل المياه من قبل مواطني العشوائيات والتي تزايد عددها وحجمها بعد عام 2003 ، وكذلك من قبل اصحاب مشروعات الثروة السمكية والحرفيين الذين يستخدمون هذه المياه بصورة غير قانونية في اعمالهم.

2. مشاكل الطاقة الكهربائية وعدم ضمان استمرار تزويد مشروعات انتاج وضخ المياه بها مما يؤدي الى توقف عملها لأوقات غير محسوبة ولفترات قد تطول او تقصر وبصورة غير مُسيطر عليها.

3. الإفراط في استهلاك المياه العذبة ، وفقدان الوعي الشعبي بضرورات الترشيد وتقدير حجم النفقات المُهدرة نتيجة هذا التفريط وعدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

4. التغيرات المناخية المصحوبة بندرة الامطار الساقطة وارتفاع درجة الحرارة مما ادى الى زيادة معدلات (التبخر) والتي تزامنت مع سياسات مائية غير مناسبة لدول الجوار بوصفها دول (المنبع) لنهري دجلة والفرات مما قلل من منسوبيهما وخلق شحة واضحة في الماء أثرت ولا شك على النشاط الزراعي وبشقيه النباتي والحيواني معا.

5. تلوث مياه الانهار بسبب رمي النفايات المختلفة فيها ، وضعف الرقابة البيئية وتراجع اعمال الصيانة وعدم كفاية الكوادر الفنية والادارية وضعف كفاءتها في هذا المجال (هداوي & لازم، 2012) مما قلل من احتياطات المياه المُعدة للتكرير وزيادة اعماق غواطسها.

ثانياً: قطاع الكهرباء : الكهرباء هي روح الاقتصاد في عصر الصناعة وما بعدها ، فلا يكاد نشاط اقتصادي يقوم او يتطور بدونها ، وعندما ينعدم وجودها او يتعثر انتاجها سنجد صدى ذلك بائناً بصورة مباشرة في كافة مفاصل الحياة الانسانية ، من اجل ذلك عُدَّت اولوية الاولويات التنموية ، ومع ذلك لا نكاد نجد حتى في الخطط الاقتصادية العراقية اهتماماً يوازي تلك الاهمية .

لقد بلغ معدل انتاج الطاقة الكهربائية في العراق (2958) ميجاواط /ساعة في عام 1990 ، وهو انتاج يكفي لتغطية الاستهلاك آنذاك، وابتداءً من عام 1994 ظهر العجز واضحاً حيث بلغت الطاقة الانتاجية (3409) ميجاواط/ساعة مقابل طلب استهلاكه (4653) ميجاواط/ساعة ، اي بنسبة عجز بلغت 27%(مسودة ورقة قطاع الصناعي ، 2009) ، وقد لحق تدمير واسع بمنشآت القطاع منذ عام 2003 ، بسبب الحرب والعمليات الارهابية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والامني ، حتى وصلت ساعات التجهيز اليومي للطاقة الكهربائية الى (5) ساعة في المتوسط ، وكان عبء الازمة ضاغطاً على راسمي الخطة التنموية 2010- 2014 الذين وضعوا هدف ردم الهوة بين العرض والطلب والارتقاء باستهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية الى 3700 م.س عام 2014 (خطة التنمية

الخلفية التاريخية لتطور البنية الارتكازية وضرورتها الاقتصادية في العراق الحديث

الوطنية (2013 – 2017) ، 2013) وعلى الرغم من زيادة الانتاج الا ان كميته لا تزال دون مستوى الطلب المحلي كما هو مبين في الجدول ادناه :-

جدول (2) كمية الانتاج والطلب على الطاقة الكهربائية في العراق للسنوات (2004 – 2016)

السنوات	انتاج الطاقة (ميجاواط)	الطلب على الطاقة (ميجاواط)	الفجوة بين الانتاج والاستهلاك
2004	3320	5852	-2532
2005	3737	6097	-2360
2006	3941	7324	-3383
2007	4089.6	7836.2	-3746.6
2008	4548.8	8376.3	-3827.5
2009	5913	8864.3	-2951.1
2010	6347.6	10080.4	-3732.8
2011	7006.3	11945.2	-4938.9
2012	6858.9	11232.5	-4373.6
2013	8194.2	11411	-3216.8
2014	9161.5	12555.8	-3394.7
2015	9304.8	13977.5	-4672.7
2016	10718.7	15296.3	-4577.6
معدل النمو السنوي المركب	%9.8	%7.9	%4.8

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، لسنوات متفرقة ، صفحات متعددة. معدل النمو السنوي المركب من عمل الباحثة.

تعكس بيانات الجدول اعلاه زيادة الإنتاج من (3320) ميجاواط/ساعة في عام 2004 الى (10718.7) عام 2016 ، وبمعدل نمو مركب مقداره (%9.8) سنويا ، ولكن الاستهلاك ارتفع ايضا من (5852 – 15296.3) ميجاواط/ساعة للسنتين السابقتين على التوالي وبمعدل نمو مركب قيمته (%7.9) سنويا ، وبذلك ازدادت فجوة الاستهلاك من (2532) سنة 2004 الى (4577.6) ميجاواط/ساعة سنة 2016. ولم تتحقق الطفرة المتوقعة في انتاج الطاقة الكهربائية التي ركزت عليها خطة التنمية الاقتصادية والبرامج الاستثمارية للأسباب الآتية: (وزارة التخطيط، 2013) 1. تباطؤ تنفيذ العقود الاستثمارية مع شركتي (G.E) الامريكية وسيمنس الالمانية ، لاسباب فنية او تعاقدية.

2. عدم استغلال كامل الطاقات الانتاجية لمحطات التوليد المنفذة بسبب تدني نوعية الوقود المزودة به.
3. تدهور انتاجية المحطات القديمة بسبب صعوبة الحصول على قطع الغيار اللازمة لإدامتها، والنقص في الكوادر التشغيلية الماهرة.

ثالثاً: قطاع الصرف الصحي

تشير نتائج المسح العنقودي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2011 الى ان 96% من السكان في العراق يستخدمون وسائل صرف صحي محسنة ، منهم 99% في المناطق الحضرية و 90% في المناطق الريفية غير ان السلامة البيئية تتضاءل اذا ما أعتمدت وسيلة الصرف الصحي المتصلة بشبكات ضخ المجاري والتي تتدنى الى 4% في المناطق الريفية مقابل 33% في المناطق

الخلفية التاريخية لتطور البنية الارتكازية وضرورتها الاقتصادية في العراق الحديث

الحضرية . واطهر مسح شبكة المعرفة للعراق /2011 عدم الرضا عن خدمات الصرف الصحي أذ وصف 59% من الأسر العراقية هذه المرافق على أنها سيئة أو سيئة جداً وترتفع هذه النسبة في المناطق الريفية الى 85% ، ويحصل ثلث الأسر العراقية تقريباً على خدمات الصرف الصحي العامة ، ويتركز 66% من هذه الأسر في حواضر مدينتي السليمانية وبغداد . أما على الصعيد الوطني فإن أكثر من نصف الأسر (53%) المُصنّفة ضمن أعلى انفاق للفرد تتمتع بإمكانية الوصول الى الشبكة العامة مقارنة بـ 9% للأسر المصنفة ضمن أقل انفاق ، وتميل الأسر التي تفتقر الى إمكانية الوصول الى الشبكة العامة لأستخدام أحواض التعفين وبواقع (40%) او الحفر المغطاة وبنسبة (25%)، اي ان 65% من تلك الاسر يستخدم إحدى طرق الصرف الصحي غير الآمنة . ولابد من الإشارة الى ان (83%) من مياه الفضلات لاتخضع للمعالجة الكافية مما يثير مشاكل بيئية في غاية الخطورة على صحة المواطنين.(وزارة التخطيط ، 2013) كما هو موضح في الجدول ادناه :

جدول (3) واقع قطاع الصرف الصحي في العراق للمدة (2005 – 2016)

السنوات	عدد محطات المعالجة المركزية	مجموع الطاقات التصميمية (م ³ /يوم)	معدل الطاقات الفعلية (م ³ /يوم)	عدد محطات الضخ	نسبة السكان المخدمين بشبكات المجاري
2005	14	1038019	317449	769	25.7
2010	27	1305600	780329	891	23.8
2014	26	1560089	1122188	1066	31.8
2015	25	1678150	1288880	1124	38.4
2016	24	1754500	1022527	1178	33.3

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات البيئة ، (المسح البيئي في العراق لسنة 2005 (الماء-المجاري-الخدمات العامة) ، 2006 ، ص241-235.
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز - المركزي للإحصاء ، (الاحصاءات البيئية للعراق لسنة 2014 ، 2015 ، ص201-207 ، 220.
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز - المركزي للإحصاء ، المجاميع الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة ، صفحات متعددة.

من الجدول نلاحظ ان العدد الكلي لمحطات المعالجة المركزية بلغ (14) محطة لسنة (2005) ، وقُدِّرَت طاقاتها التصميمية والفعلية بـ (1038019 – 317449) ألف م³/يوم على التوالي ، ازدادت في سنة 2010 الى (27) محطة بطاقات تصميمية وفعلية ناهزت الـ (1305600 ، 780329) ألف م³/يوم على التوالي ، اما في عام 2016 فانخفض عدد المحطات الى (24) محطة ، ازدادت الطاقات التصميمية والفعلية لها لتبلغ (1754500 ، 1022527) ألف م³/يوم على التوالي. ويوضح الجدول ايضاً العدد الكلي لمحطات الضخ حيث بلغت (769) محطة لسنة 2005 ، توزعت على محطات الضخ العمودية والمحطات الغاطسة ، وارتفع عددها الى (891) محطة في عام 2010 و(1178) محطة في عام 2016. ويبين الجدول ايضاً النسبة المئوية للسكان المخدمين بشبكات المجاري (العامة والمشاركة) والتي بلغت (25.7%) في عام 2005 و (38.4%) في عام 2015.

ويعاني هذا القطاع من مجموعة معضلات يمكن ادراجها كالآتي:- (وزارة التخطيط ، 2017)
أ. ضعف الوعي البيئي لدى المواطنين والتجاوز المستمر على شبكات المجاري واستخدامها بما يفوق طاقاتها التصميمية .

ب. شحة وتذبذب الطاقات الكهربائية اللازمة لعمل محطات الضخ والمعالجة .

ج. قلة الكادر الفني والاداري وانخفاض منسوب كفاءته.

ح. التجاوز على شبكات المجاري وربطها بشبكات مياه الامطار.

ان عدم الاهتمام بهذا القطاع ساهم بتلويث البيئة واصبح يشكل خطورة حقيقية على صحة المواطن حيث ان اغلب مياه الصرف الصحي تُلقى في الانهار والجداول بدون معالجة خاصة في القرى والارياف غير المخدومة بشبكات المياه الصالحة للشرب.

المبحث الثاني / تطور قطاع الخدمات الإنتاجية في العراق

يُقصد بالخدمات الإنتاجية تلك النشاطات المرتبطة بقطاعات الإنتاج الرئيسية بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فهي ترتبط معها بعلاقة دائرية ، تنشأ وتتوسع استجابة لطلبها ولكنها تُعد في الوقت ذاته شرطا أساسيا لاستدامتها وتطورها كالخدمات المصرفية والنقل والسياحة ، والتي سنشرع بتسليط الأضواء عليها تباعا وكالآتي :

أولاً: القطاع المصرفي : يمثل الجهاز المصرفي في اي اقتصاد المؤسسة المختصة بخلق الادوات النقدية وتعبئة المدخرات الوطنية اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي وادامة حركته ، وبدون هذا الجهاز لا يتحقق الترابط بين وجهي الاقتصاد ، النقدي والعيني ، ومع القطيعة بين هذين الوجهين ستصاب الحياة الاقتصادية اما بالتباطئ او بالركود . من هنا تتأتى اهمية وجود المؤسسات المصرفية وتنوع عملياتها وتعدد ادواتها وكفاءة عملها لذلك حُصيتْ باهتمام مُميز منذ نشوء الدولة العراقية ، ويمكننا تشخيص اربع مراحل في منحى تطورها هي :

المرحلة الاولى : وتمتد من سنة 1867 عندما كان العراق ولاية عثمانية حتى عام 1935 ، اذ احتكرت الاعمال المصرفية ثلاثة مصارف هي (البنك العثماني ، البنك الشاهنشاهي الايراني ، البنك الشرقي البريطاني) ، وهنا نلاحظ ان الصيغة العامة للعمل المصرفي في هذه المرحلة هي اقتسام الدول ذات النفوذ هذا النشاط ، فتركيا بوصفها الدولة المسيطرة حتى عام 1914 ، وايران ذات النفوذ الديني والثقافي ، واخيرا بريطانيا ، الدولة الاستعمارية ، مُطلقة اليد حتى عام 1958.

المرحلة الثانية : وتسمى بمرحلة الصيرفة الوطنية وتمتد من عام 1935 - 1958 ، وشهدت شيوع الحرية الاقتصادية والاسترشاد بقوة السوق في البناء الاقتصادي.

المرحلة الثالثة: والتي تمتد للمدة (1958 - 2003) ، وهي مرحلة هيمنة الدولة الوطنية على الجهاز المصرفي ، فالنظام الاقتصادي المُعلن من قبل الهيئات الحاكمة انذاك يدّعي الانتماء للمنظومة الاشتراكية التي بموجبها لا بد للحكومة من ان تتصدى لامتلاك وادارة كافة النشاطات الحيوية التي تشكل مجموعها المفاتيح الاقتصادية المركزية ، وفي المقدمة منها حركة النقود ومصادر التمويل .

المرحلة الرابعة: مرحلة القطيعة الفكرية مع المنطلقات النظرية للنظام الاقتصادي في المرحلة الثالثة ، وتبني شعارات الليبرالية الاقتصادية ، فاطلقت حرية تاسيس المصارف والمؤسسات النقدية الاخرى ، وهكذا توافرت البلاد على عدد متزايد من المصارف وصل الى (65) مصرفا حتى عام 2016 ، توزعت كالآتي : (7) مصارف حكومية و (24) مصرفا اهليا و (19) مصرفا اجنبيا ، فضلاً عن (15) مصرفا اسلاميا ، بعضها حكومي وغالبيتها تعود للقطاع الخاص (البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، سنوات متعددة) ، ويعاني الجهاز المصرفي العراقي من مشكلات عديدة اهمها:

(عبد الرضا ، 2012)

1. التجاوز على الاسس العلمية السليمة في منح الائتمان ، خاصة الضمانات الواجب توافرها لإتمام عقد الدين الممنوح .

2. التوسع الكبير في منح الائتمانات والتي لا يُراعى فيها الملاءة المالية للمصارف.
 3. فائض السيولة والذي يعكس عدم الكفاءة التشغيلية للمصارف.
 4. الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمدراء العامين والذي يقود في غالب الاحوال الى انحرافات سلوكية وفوضى ادارية تؤثر سلباً على كفاءة الاداء المصرفي .
 - ويحدد البنك المركزي العراقي الصعوبات التي تعيق العمل المصرفي على الوجه الآتي: (خليل) انخفاض الكتلة المصرفية في العراق وارتفاع معدلها الى 32000/1 مصرف/مواطن مقارنة بالمعيار العالمي البالغ 10000/1 ، وهذا يعني زيادة الاعباء على المصارف العاملة مما يؤدي الى تردي نوعية خدماتها المقدمة الى الجمهور .
 6. غياب الاستراتيجيات الفاعلة والخطط التفصيلية السنوية لتطوير العمل المصرفي ، وعدم الالتزام بتطبيق المادة (26) من قانون المصارف العراقية.
 7. عدم التناسب بين طبيعة الخدمات المصرفية وطريقة تقديمها للمواطنين والتوجه (الليبرالي) للاقتصاد العراقي والقاضي بتبني قوانين السوق الحرة والغاء كل صور المركزية الموروثة عن الانظمة الاقتصادية السابقة .
 8. بدائية اساليب العمل المستخدمة في المصارف العراقية ، فلا زالت هذه المصارف بعيدة عن استخدام التقنيات الحديثة في مجال كشف الحسابات او نظم التحويلات المالية او استيفاء اجور ورسوم الخدمات المنزلية كوصلات الغاز والكهرباء والماء والهاتف والتي اعتادت المصارف الانجليزية مثلاً على ادائها منذ عام 1983. وقد طرأت على القطاع المصرفي جملة من التغييرات يمكن ايجازها بـ: التحرر من القيود الادارية المركزية ، الالتزام بالتشريعات واللوائح الداخلية ، الانفتاح على الاسواق الدولية ونظم الاتصالات والمعلومات وتحسين معالجة البيانات والنظم المحاسبية ، والتي من شأنها ان تؤدي الى اختصار الزمن وتخفيض كلفة انجاز المعاملات . (البنك المركزي العراقي ، 2012)
- ثانياً: قطاع النقل:** يُصنف النقل عادة في الادبيات الاقتصادية الى:
1. **النقل البري:** تمكن العراق من بناء اكثر انظمة النقل تطوراً في المنطقة خلال ثمانينات القرن العشرين ، ولكن هذا النظام انقسمت حلقاته وهدمت منشأته أثناء حرب الخليج الثانية 1991 ، وفقد فاعليته بصورة اكثر شمولاً بعد عام 2003. ويمكن تأشير ابرز السمات التي ميّزت هذا النشاط طيلة فترة ازدهاره كالآتي: (البنك المركزي العراقي ، 2012) 1. هيمنة القطاع العام على القدر الاعظم من فعالياته واصوله الثابتة ، فهو قطاع يكاد يكون حكومياً بامتياز ، لذلك كانت معدلات نموه تتذبذب تبعاً لمسارات الامكانيات الاقتصادية للدولة العراقية وظروفها السياسية والامنية.
 2. ضخامة تكاليف انشاء وصيانة مشروعات هذا القطاع في العراق ، مما ادى الى تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في بنائه واعادة تعميره . ويمكن رسم صورة مقطعية عن امكانات هذا القطاع للمدة (1970 – 2016) بالنقاط الآتية: (وزارة التخطيط ، سنوات متعددة) أ. تضاعف اطوال الطرق الخارجية المبلطة من (4792) كم عام 1970 الى (42508) كم عام 2016، ومن الجدير بالإشارة ان شبكة الطرق الخارجية كانت قبل عام 2003 جيدة نوعاً ما من حيث الكفاءة والطاقة الاستيعابية ، لكنها تعرضت خلال احداث عام 2003 وما تلاها الى تدهور كبير ، فأصاب معظم أجزائها الدمار والتلف نتيجة للعمليات العسكرية والاعمال التخريبية وانقطاع اعمال الصيانة ، الطارئة والدورية ، وقد ادى ذلك الى انخفاض مستوى كفاءة الشبكة وتقليص طاقاتها الاستيعابية ، فضلاً عن تلف معظم لوحات الدلالة واللوحات التحذيرية والارشادية للطرق الخارجية والطرق السريعة ، وعليه فان اعادة تأهيل شبكة الطرق الحالية تُعد من اولويات الخطط الاقتصادية في مجال نشاط الطرق والجسور. (وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 ، 2013) يمثل النقل بالسكك الحديدية احد منافذ النقل البري الذي يتوافر على شرطي الامان والكلفة المنخفضة بالنسبة للأفراد والبضائع ، ويُعد العراق من الدول الرائدة في هذا المجال ايضاً حيث يمتلك شبكة تغطي اجزاءً واسعة من البلاد ، بلغت اطوالها

(1790) كم سنة 1975، وصلت الى (2893) كم سنة 2016، ولكن مايعاني منه هذا النشاط هو تقادم شبكة الخطوط وقدم تصاميمها والتي تفتقد في اغلبها الى انظمة الاشارات والاتصالات الحديثة مما يؤدي الى انخفاض سرعة قاطراتها وتدني احتياطات الامان فيها. (وزارة التخطيط، 2013).

2. النقل الجوي: تُعد الطائرات من أهم وسائل النقل الحديثة فهي تتوافر على السرعة العالية التي لا تُقارن بأي من مثيلاتها البرية والبحرية، (البنك المركزي العراقي، 2012). وان الطاقة الاستيعابية للخطوط الجوية العراقية (البضائع والامتعة والمواد البريدية) (المحملة والمفرغة) بلغت (1010551) طن عام 1970 انخفضت الى (160931) طن في عام 1990، وتوقفت حركة النقل الجوي في فترة التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق آنذاك وكذلك بسبب الحرب في 2003، واستعادت نشاطها في الآونة الأخيرة حيث بلغت الطاقة الاستيعابية للخطوط الجوية العراقية في عام 2016، (35000328) طن بالمقارنة مع (8509) طن عام 2015. ونلاحظ كذلك من بيانات الجدول ان العراق كان يمتلك ثلاثة مطارات فقط خلال المدة (1970- 2005)، تضاعفت الى (6) مطارات في عام 2010 هي: (بغداد، البصرة، الموصل، السليمانية، اربيل، النجف). وهذا ما ساعد على زيادة الطاقة الاستيعابية للخطوط الجوية العراقية.

3. النقل المائي: تنبع أهمية النقل المائي، سواء النهري او البحري من انخفاض تكاليفه وملاءمته لنقل الانتقال الكبيرة، وانخفاض عدد العاملين فيه. ورغم ان العراق يمتلك اطلالة بحرية حيوية، الا ان نشاطه في هذا المضمار لازال محدودا، فهو لا يمتلك سوى اربعة موانئ داخلية (اي انها لا تقع على الخليج العربي مباشرة) هي (ام قصر، خور الزبير، ابو فلوس، المعقل)، تأثر استغلال طاقاتها الاستيعابية بظروف العراق السياسية والامنية حيث تراوحت بين (1548) الف طن عام 1970، و(18128) الف طن عام 2016، وهي لا تكاد تكفي حركة التجارة الحالية والاحتمالية لبلد يواجه مهمتين اساسيتين، اعادة الاعمار والتنمية.

ثالثاً: قطاع الاتصالات: تعرض هذا القطاع بمنشآته المختلفة الى تدمير شبه كامل خلال حربين مستمرتين حتى وان بدا متباعدتين هما حرب (1991، 2003)، ونتيجة لأهمية الاتصالات المدنية والعسكرية حظيت مهمة اعادة بنائه باهتمام خاص من لدن الحكومات المتعاقبة، الا ان تشكيل هيئة الاعلام واناطة مسؤولية وصلاحيات هيئة الاتصالات بها ادى الى عرقلة تنفيذ الخطط المقترحة لإنجاز اعمار واصلاح شواخص هذا القطاع (وزارة التخطيط، 2013)، حيث ان العراق كان يمتلك (337) بدالة في عام (1990) موزعة على المحافظات كافة، انخفض عددها الى (255) عام (1999)، واستمر هذا الانخفاض حتى عام 2005 الى (285)، وابتداءً من عام 2011 بدأ تزايد البدالات الواضح حتى وصل الى (360) عام 2017، اما بالنسبة لعدد الهواتف الرئيسية في العراق فقد بلغ في عام (1990) (813319) هاتفاً، انخفض الى (1235838) عام (2005) بالمقارنة مع (1102502) عام (2002) حتى وصل الى (1984431) عام (2017)، اما بالنسبة للكثافة الهاتفية لكل (100 شخص) في عموم العراق فقد بلغت في عام (1990) (4.9) %، انخفضت الى (3.6) % عام (1996) وازدادت الى (5.8) % عام (2008) وأخيراً استقرت عند حدود (6.9) % عام 2017 (وزارة التخطيط، المجاميع الاحصائية السنوية، سنوات متعددة). اما بالنسبة للشبكة الدولية (الانترنت) فقد مورس هذا النشاط لأول مرة في العراق عام (2001)، حيث تأسس (19) مركزاً لخدمة القطاع العام، اصبحت (26) مركزاً عام (2006)، اما عدد مراكز الخدمة المفتوحة للقطاع الخاص فبلغت (30) مركزاً عام 2003، انخفضت الى (5) مراكز عام (2006). (وزارة التخطيط، المجاميع الاحصائية السنوية، سنوات متعددة)

رابعاً: قطاع السياحة : يُعد العراق من البلدان القليلة المحظية التي تتوفر على كافة أنواع السياحات المُتعارف عليها في عالمنا المعاصر، فهو بوصفه مهد الحضارات يحتضن شواخص حضارية لا غنى للمتخصص عن زيارتها ولا للمتطلع من مشاهدتها ، ابتداءً بآثار السومريين في (اور) وانتهاءً بآثار العباسيين في بغداد مروراً بإرث البابليين في بابل والاشوريين في الموصل . وهناك معالم السياحة الدينية المتمثلة بالعتبات المقدسة لكافة الأديان السماوية والطوائف والفرق الدينية ، فمدينة (اور) هي مسقط رأس ابي الانبياء ابراهيم (عليه السلام)، ومدن النجف و كربلاء وسامراء حواضن العتبات المقدسة للأئمة الأطهار ، ومدينة بغداد مضطجع للفقهاء الكبار من أمثال الامامين ابو حنيفة والكيلاني وغيرها كثير، حتى يُقال بانه لا يوجد شبر في العراق الا وبه اثر لنبي او امام او ولي ،اما السياحة الترفيهية فمعالمها بآثنية في تنوع البيئة العراقية ، من حيث المناخ والمناظر الطبيعية ، مما يجعل العراق مع توفير مستلزمات الإقامة والتجوال ووضع امني مناسب ، مركزاً سياحياً عالمياً.(وزارة التخطيط ، الاحصاءات البيئية للعراق ، 2017) وتتبع ضرورات الاهتمام بهذا القطاع من الاعتبارات الآتية : (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، 2009)

1. انه مصدر من مصادر الدخل المتزايد نسبياً والدائم زمنياً ، حيث تعتمد الكثير من الدول المتطورة على القطاع السياحي في توليد نسبة مهمة من ناتجها المحلي الاجمالي كما هو الحال في اسبانيا وتركيا.....الخ.

2. التلاقح الحضاري ، فالسياحة ليست انتقالاً مكانياً لشخص، بل افكار وانماط سلوك وقيم ثقافية تتجول ، يمكن للشعب المستضيف ان يتفاعل معها وان يستفيد منها لتجعل منه اكثر انفتاحاً وسماحة بوصفهما شرطاً من شروط الاحتواء الحضاري.

3. من شأن توسيع النشاط الاقتصادي في هذا القطاع ان يستوعب الكثير من العاطلين عن العمل، فالفنادق والمطاعم واماكن الاستجمام والاستراحة والاسواق ، هي ملاذات حقيقية للباحثين عن فرص للعمل في نهاية المطاف.

4. تنشيط الصناعات الشعبية وتوسيع اطارات اسواقها المحلية الضيقة، حتى اضحت مواسم السياحة الدينية والمدنية هي الفضاءات الزمنية التي تنشط وتردهر فيها هذه الصناعات. ان من اهم متطلبات تطور هذا القطاع هو بناء القاعدة المادية لاستيعاب مدخلاته والمتمثلة بـ (الفنادق والمدن السياحية) ، اذ بلغ عدد الفنادق (1529) فندقاً عام (1980)، ازداد الى (1637) عام (1990) ، ثم انخفض الى (590) فندق عام (2010) بينما وصل الى (1618) عام (2017) ، وبلغ معدل النمو السنوي للفندقة (0.13) عام (1985) ، تراجع الى اقل من (-0.14) عام (2005) بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في مرحلة التسعينات من القرن العشرين وأثار الحرب بعد عام (2003) ، وعاود تزايداً من عام 2015 وبمعدل (0.19) ، انخفض الى (0.09)% عام (2017)، اما مساهمة هذا القطاع في معالجة مشكلة البطالة فلا زالت محدودة جداً ، حيث لم يستوعب من عدد العاملين سوى (7625) عاملاً وعاملة عام 1980، ازداد الى (12047) عام 1985 ولكنه عاد ليتراجع الى (10167) عام 2017 . (وزارة التخطيط ، سنوات متعددة) . وكاتجاه عام فان المرافق السياحية في العراق تركزت في محافظات بغداد ، النجف ، البصرة ، كربلاء ، واحتلت محافظة بغداد النسبة الاعلى باعتبارها العاصمة تلتها النجف وكربلاء اللتان انتعشت الحركة السياحية فيهما خاصة بسبب مكانتهما الدينية . (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، 2009) ويعاني هذا القطاع كثيراً من المشاكل التي يمكن ايجازها كالآتي :- (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، 2009) 1. النقص الكبير في الخدمات الضرورية لنجاح المرافق السياحية واهمها ، الطاقة الكهربائية ، الخدمات البلدية ، النقل الميسر بين شواخص السياحة المختلفة . 2. عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في هذا القطاع لأسباب أمنية وتشريعية واقتصادية تتمثل بارتفاع تكاليف البناء والتشغيل للمنشآت السياحية.

3. ضعف الترويج السياحي، بسبب عدم وجود مؤسسات متخصصة تأخذ على عاتقها مهمة التعريف بالشواخص الحضارية والامكانات السياحية في العراق.

المبحث الثالث / معالم قطاع الخدمات العامة وضروراته الاقتصادية في العراق

يُقصد بالخدمات العامة تلك الخدمات التي تقدمها الاجهزة الحكومية عادة بأسعار رمزية موحدة الى جميع مواطنيها بغض النظر عن موقعهم الاجتماعي او مركزهم الاقتصادي وقدراتهم المالية . ويمتاز هذا النوع من النشاط في انه لازال جكراً على المؤسسات الحكومية رغم محاولات القطاع الخاص التمدد عليه منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين ، والمثل الأبرز على هذا النوع من الخدمات هو الخدمات التعليمية والصحية والتي سندرستها تباعاً في الصفحات القادمة .

أولاً: قطاع التربية والتعليم : شهد العراق تطوراً ملحوظاً في قطاع التربية والتعليم العالي لمرحلة ما قبل حرب الخليج الاولى (1991)، فانخفضت نسبة الامية الى (10%) بين افراد الفئة العمرية (15 - 45) وارتفعت مستويات الالتحاق بالمدارس الى معدلات عالية جداً خاصة خلال الفترة (1970 - 1984) والتي سُميت بالفترة الذهبية حيث بلغ الانفاق الحكومي على هذا القطاع بحدود (20%) من تخصيصات الموازنة العامة ، وفي عام 1990 أدى فرض الحصار الاقتصادي على العراق الى اضعاف البنى الارتكازية واعاقة تقديم الخدمات الاجتماعية فعانى نظام التعليم من تدهور ملحوظ افضى الى انخفاض نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية ، وبرزت ظاهرة تسرب الاطفال من الدراسة . (منظمة الامم المتحدة للطفولة يونيسيف ، 2014) ومن الملاحظ انه وابتداءً من عام 1984 تراجع الاهتمام بإدامة زخم التطور في هذا القطاع الحيوي فلم تُبنَ اية مدرسة جديدة كما انخفضت مخصصات الانفاق على التعليم بسبب زيادة اعباء الانفاق الحربي ، واستمر الحال هكذا حتى عام 2003 التي تبين خلالها بان حوالي (80%) من البنايات المدرسية القائمة وبحدود (15000) مدرسة تحتاج الى اصلاح وترميم او اعادة بناء ، فضلاً عن فقر المدارس الاخرى من حيث المكتبات والمختبرات العلمية والمرافق الصحية علاوة على شيوع ظاهرة انتشار المدارس الطينية والتي بلغ عددها اكثر من (1000) مدرسة منتشرة في طول البلاد وعرضها وهي تزدحم بـ (15000) طالبا وطالبة و(7000) معلم ومعلمة ، وتفشت ظاهرة الامية من جديد حيث ناهز عدد الاميين الـ (5) مليون شخصاً . (خليل ، واقع النظام المصرفي في العراق) ولا يختلف وضع التعليم العالي عن القطاع التربوي فقد ركز على التوسع الرأسي (اي زيادة عدد الجامعات والكليات) وذلك على حساب جودة البرامج التعليمية المُقدمة ، فالمهارات التي يكتسبها الطالب تختلف بشكل بين عن تلك التي يطلبها سوق العمل كما ان مؤسسات التعليم العالي أولت الاهتمام الاكبر للعلوم الانسانية وليس للدراسات العلمية والفنية ، وباستثناء خريجي المعاهد والكليات الطبية والصحية فانه لا توجد أية ضمانات لتوظيف خريجي التعليم العالي في مؤسسات القطاع العام ، وقد اثر ذلك على اندفاع الطلبة لتكملة دراستهم اذ بلغت نسبة الالتحاق بالجامعات (16%) فقط ، وهي نسبة منخفضة جداً . ويمكن توضيح خريطة مؤسسات التربية والتعليم التي نتبين من خلالها ان عدد دور الحضانه بلغ (235) حاضنة استقطبت (14400) طفلاً، ارتفع عددها الى (628) حاضنة استوعبت (31285) طفلاً عام (2017)، ومعنى ذلك ان هذا النوع من التعليم لازال في بداياته ولم يلقَ الصدى الذي يتناسب مع اهميته عند الاسر العراقية المختلفة، فلا زالت دائرته محصورة في الاوساط الغنية وذات الدخل المتوسطة ولم يمتد الى الفقراء من الناس . و ان عدد رياض الاطفال في عموم محافظات العراق الذي ازداد من (160) روضة عام (1970) الى (1069) في عام (2017) ، وبذلك تضاعف عدد الاطفال الملتحقين بهذه المؤسسات التربوية من (13642) الى (186816) طفلاً للسنتين السابقتين على التوالي ، قام عليها (762- 186816) مربية ومربية للمدة (1970 - 2017) ، (وزارة التخطيط ، سنوات متعددة) اما عدد المدارس الابتدائية واعداد الطلبة المُنتظمين فيها والمعلمين والمعلمات القائمين عليها فيمكن استقصاءه من بيانات الجدول ادناه :-

الخلفية التاريخية لتطور البنية الارتكازية وضرورتها الاقتصادية في العراق الحديث

جدول (4) عدد المدارس الابتدائية للسنوات (1970 – 2017)

السنوات الدراسية	المرحلة الابتدائية		
	عدد المدارس	عدد التلاميذ المقبولين	نسبة الالتحاق
1970- 1971	5741	571158	18
1975 – 1976	7602	305749	18
1980 – 1981	11280	380662	17
1985- 1986	8127	486958	21
1990- 1991	8725	573161	22
1995- 1996	8145	242068	9
2000- 2001	8749	5645363	22
2005- 2006	11828	712195	18
2010- 2011	14048	904759	21
2015 – 2016	12973	925384	19
2016 – 2017	14024	1029591	21

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة ، صفحات متعددة.

من الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد المدارس بلغ (5741) مدرسة توافرت على (49565) تدريسيًا و(271158) تلميذا عام (1970) ، تضاعفت هذه الأرقام سنة (2017) لتصبح (14024) مدرسة يُصرف شؤونها (259836) تدريسيًا ، ويعود هذا التطور الكمي الى زيادة عدد السكان وليس ارتفاع معدلات الالتحاق التي ظلت منخفضة تتراوح بين حدٍ اعلى مقداره (22%) للأعوام (1990، 2000) ، و(18%) بوصفه الحد الأدنى للأعوام (1970، 1976) ويمكن تعليل انخفاض هذا المعدل بشمول الأطفال من (5 – 9) سنة بنسب الالتحاق في هذه الدراسة التي ولأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية ارتفعت نسبة التسرب فيها الى (2.2%) لعام 2016 (وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة) ، اما بالنسبة للتعليم الثانوي فهو الآخر شهد تطورا مُناظراً لما شهدته التعليم الابتدائي ومُزامنا للزيادة السكانية ، حيث ازداد عدد المدارس من (1222) الى (6605) مدرسة ،اي تضاعف ست مرات خلال المدة (1970 – 2017) ، مصحوبا بارتفاع عدد الطلاب من (301104) الى (2624140) وزيادة عدد المدرسين والمدرسات من (12119) الى (148832) للمدة ذاتها وكما هو موضح في الجدول ادناه :-

الخلفية التاريخية لتطور البنية الارتكازية وضرورتها الاقتصادية في العراق الحديث

جدول (5) عدد المدارس الثانوية للسنوات (1970 – 2017)

السنوات الدراسية	المرحلة الثانوية		
	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الطلاب الملتحقين	عدد المدارس
1970 - 1971	12119	301104	1222
1975 - 1976	19299	487835	1234
1980 - 1981	28453	950142	1891
1985 - 1986	35051	1031560	2238
1990 - 1991	44479	1058331	2700
1995 - 1996	52393	1037482	2675
2000 - 2001	62810	1063842	3051
2005 - 2006	111483	1389017	3920
2010 - 2011	136446	193766	5472
2015 - 2016	141300	2442935	6022
2016 - 2017	148832	2624140	6605

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة ، صفحات متعددة.

وهذا يقود الى الاستنتاج بان الفجوة لا زالت قائمة بين عدد المدارس وعدد الطلاب من جهة ، وبين عدد المدرسين وعدد الطلاب من جهة أخرى ، حيث بلغت النسبة 1763/1 مدرس / طالب سنة 2017 ، وهي نسبة اكبر بكثير من مثيلاتها على الصعيدين الاقليمي والدولي، فقد بلغت هذه النسبة كمتوسط في البلدان العربية (57.7/1) (معلم / طالب) وذلك في عام 2017 ، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2018) ويعكس ضعف الاقبال على التعليم المهني عدم الاهتمام به وتقدير اهميته بالنسبة لبلد نامي يطمح لتحقيق تقدم اقتصادي يلبي مستلزمات مواكبة تطور انماط العيش في العالم اجمع ، حيث لم يبلغ عدد المدارس المهنية في عام 1970 سوى (47) مدرسة ، احتضنت (9929) طالبا وعددا من التدريسيين لم يتجاوز عددهم الـ (1059) شخصا، وحتى 2017 لم تكن الزيادات العددية في اركان التعليم المهني (المدارس ، الطلبة ، المدرسين) كبيرة بلحاظ تعاقب المراحل والازمان ، حيث ازداد عدد المدارس الى (280) مدرسة ووصل ، عدد الطلبة الى (53003) طالبا وعدد المدرسين الى (11159) . (وزارة التخطيط ، سنوات متعددة) .

ثانياً: قطاع التعليم العالي

ويشمل المعاهد والجامعات، حيث بلغ عدد المعاهد في عام 1970 (21) معهداً، انخرط فيها (3628) طالبا وطالبة يشرف على تدريسهم (198) مدرسا ومُدْرسة، وصلت هذه الارقام في عام (2017) الى (32) معهدا و(8987) طالبا و(1048) تدريسيا على التوالي ، وهي بمجموعها ارقام متواضعة لا تتناسب والاهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات ، والسبب باعتقادنا (نفسى) ، يعود الى نفور الطلبة من هذه المعاهد بوصفها اقل شأنًا من الجامعات، كما ان الطلب على خريجها محدود .

اما عدد الجامعات فقد ازداد هو الآخر بمعدلات متزايدة وانتشر على نطاق واسع حيث لم يكن هناك في عام 1970 سوى (6) جامعات، ضُمَّت (37290) طالبا وطالبة و(2166) تدريسيا من حملة الشهادات العليا، ارتفع العدد الى (115) جامعة في عام 2016 وتضاعف عدد الطلاب الى (608554) وزاد عدد التدريسيين زيادة مضاعفة حيث وصل الى (38643). ورغم التوسع بالتعليم الاهلي الا ان العبء الاكبر لازال حكوميا مما يجعل الانفاق موجهة اساسا لا الى التطوير والتوسع بل الى سد النفقات التشغيلية المتزايدة ، وهذا يؤثر بطبيعة الحال على هامش الموارد المخصصة لأغراض التطوير مما يحتم التفكير بالبحث عن مصادر تمويل مضمونة وكافية. (وزارة التخطيط ، سنوات متعددة) وتُقدر نسبة القبول في الجامعات العراقية بنحو 14% من الفئة العمرية المشمولة بالتعليم الجامعي ، وهي اقل بكثير من المعدلات العالمية التي تُقدر بـ (27%) ، وقد سجلت أعداد المتقدمين لعملية القبول المركزي ارتفاعاً من (8837) في عام (2010/2009) الى (112019) في عام (2011/2010) (زيادة بنسبة 26%). (وزارة التخطيط ، 2013)

ثالثاً: قطاع البحث العلمي : لازال هذا القطاع متخلفا عن نظيره الاقليمي والعالمي بأشواط بعيدة ، ففي حين بلغت نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الاجمالي (2.3%) على الصعيد العالمي و(1.3%) كمتوسط في البلدان النامية لم يتجاوز هذا المعدل (0.015%) في العراق ، فعلى سبيل المثال وعلى وفق تقرير منظمة الثقافة والفنون (اليونسكو) بلغ معدل الانفاق على البحث والتطوير (2.1%) من مجمل الدخل العالمي وبما يقارب (536) مليار دولار سنويا ، حيث انفقت الولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الاوربي ما يقارب (417) مليار دولار، اما في العراق فلم تخصص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سوى (12) مليار دولار للبحث والتطوير ، اي ما يقارب مليون دولار فقط. (المالي ، 2016) وتوجد في العراق مجموعة من المراكز البحثية ، فضلا عن ما تتوافر عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبواقع (104) مركزا ووحدة بحثية ، يمكن توضيحها في الشكل البياني التالي :-

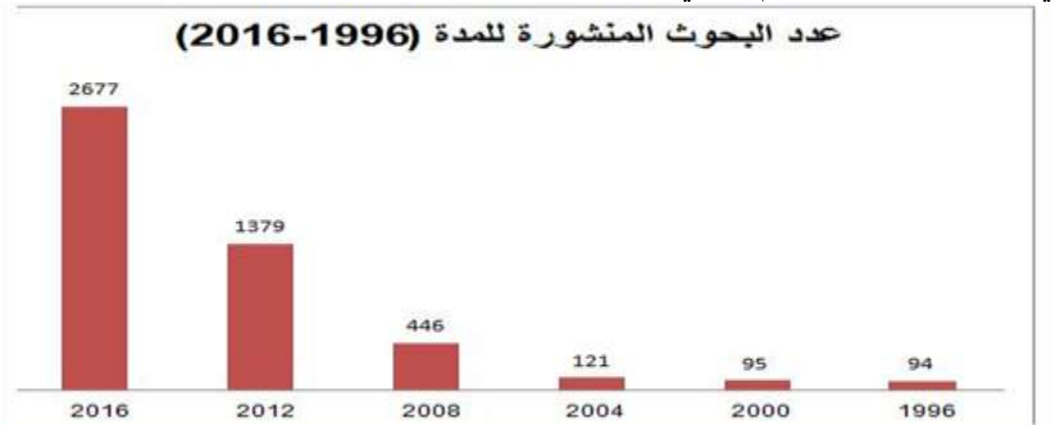


شكل (1) المراكز والوحدات البحثية حسب تخصصاتها التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام (2014)

اذ تتوزع المراكز والوحدات البحثية على وفق تخصصاتها كالاتي : 29.1% للعلوم الاجتماعية ، 9.9% للبحوث الانسانية ، وشغلت العلوم الطبيعية نسبة 23.3% ، والعلوم الطبية والصحية 20.3% ، والعلوم الهندسية والتكنولوجية 17.4%.

وبخصوص نشر البحوث العلمية بوصفها مؤشراً من مؤشرات تطور هذا القطاع يشير تقرير اليونسكو الى ان عدداً كبيراً من الباحثين العراقيين يرجعون سبب السُّبُبات البحثي العراقي الى انعدام البنى الارتكازية وغياب مراكز البحوث المتخصصة ، فضلاً عن عدم استقلالية الجامعات والمراكز البحثية وغياب الاستراتيجية الواضحة للتطوير والانتاج المعرفي . اما غياب البنية الارتكازية فيعود بصورة رئيسية الى افتقار الموازنات العراقية المختلفة الى بند يخصص ميزانية ثابتة وواضحة للبحث العلمي في العراق ، اذ يضطر كثير من الباحثين الى تمويل بحوثهم من أموالهم الشخصية

مما يؤثر على ادامة البحث العلمي وجودته.(البهادلي ، 2018) ويمكن تبين تطور انتاج البحوث في العراق من خلال الرسم البياني ادناه :-



شكل (2) انتاج البحوث في العراق للاعوام (1996 – 2016)

من الشكل نلاحظ ان عدد البحوث من (94) بحثاً علمياً عام 1996 الى (2677) عام 2016.

رابعاً: القطاع الصحي : استطاع العراق ان يبني مؤسسات صحية حيوية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، فتطورت المؤشرات الصحية ابتداءً بانخفاض نسبة وفيات الاطفال وانتهاءً بزيادة العمر المتوقع للإنسان ، ولكن هذا الاتجاه التطوري تعرض الى انتكاسة حادة بعد حرب الخليج الثانية حيث تراجعت معدلات نمو القاعدة المادية للقطاع الصحي من مباني واجهزة وادوات ، فضلاً عن انخفاض مستوى كفاءة الكادر البشري من اطباء وفنيين بسبب الحصار الذي فرض على البلاد والانغلاق الذي حال دون الاطلاع على المستجدات في مجال الطب والسلامة الصحية ، وتعمقت الازمة اكثر بعد حرب الخليج الثالثة في (2003) ، اذ تعرض القائم من المؤسسات الصحية الى النهب والتخريب ، وهاجر العديد من الاطباء بسبب الوضع الامني المتردي ، وهكذا انصبَّ الجهود اعتباراً من 2005 على اعادة بناء شواخص هذا القطاع ، وكان قصور الموارد المالية وانخفاض معدلات الاتفاق سبباً في عدم التمكن من اعادة مستوى الخدمات الصحية الى سابقه في الثمانينيات من القرن الماضي ، اذ وجهت معظم التخصيصات المالية لإعادة بناء المنشآت المهدمة وترميم البعض الآخر منها بالإضافة الى تعويض الفاقد من الاجهزة الطبية مع ضياع القسم الاعظم من الموارد نتيجة الفساد الاداري والمالي. (الراوي ، الحقوق الصحية للأفراد العراقي بين الواقع ومسؤولية الدولة) وقد بات النظام الصحي في العراق يعاني من عبء كبير بسبب ظهور مئات الالوف من المعاقين وانتشار أنواع مختلفة من الامراض السرطانية والتشوهات الخلقية بسبب تلوث البيئة بالإشعاعات الناتجة عن استخدام

الخلفية التاريخية لتطور البنية الارتكازية وضرورتها الاقتصادية في العراق الحديث

الاسلحة المُحرّمة دولياً خلال الحربين الأخيرتين فضلاً عن انتشار الأمراض النفسية وارتفاع نسب الإصابة بالأمراض المزمنة كأمراض القلب والسكر وارتفاع ضغط الدم ، الى جانب انتشار بعض الأمراض الانتقالية.(وزارة التخطيط ، 2013) ويمكن تبين مؤشرات الوضع الصحي من خلال الجدول ادناه:-

جدول (6) مؤشرات القطاع الصحي في العراق للسنوات (1990 – 2016)

السنوات	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية	عدد الاطباء	معدل النمو السنوي	عدد الاطباء لكل 1000 نسمة من السكان	عدد الممرضين والمرضات لكل 1000 نسمة من السكان	معدل النمو السنوي	عدد ذوي المهن الصحية
1990	247	977	7532	—	0.42	11964	—	17499
1995	197	1415	6426	-0.14	0.31	11713	-0.02	12560
2000	204	1740	8341	-0.29	0.35	12023	0.02	19935
2005	224	1837	20447	1.45	0.73	30137	1.50	69444
2010	235	2062	24537	0.20	0.76	39138	0.29	43727
2015	372	4470	32655	0.33	0.88	64472	0.64	58791
2016	381	4575	33547	0.02	0.93	62795	-0.02	61526
المتوسط				5.18%				

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:
 -جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة ، صفحات متعددة.
 -معدل النمو السنوي ، مؤشر عدد الاطباء لكل 1000 نسمة من السكان ، مؤشر عدد الممرضين والمرضات لكل 1000 نسمة من السكان ، من عمل الباحثة .
 -الإشارة (-) تعني لا توجد معلومات.

الجدول اعلاه يعكس زيادة عدد المستشفيات من (247) مستشفى في عام (1990) الى (381) مستشفى عام (2016) وهي زيادة ليست بالكبيرة على امتداد (26) سنة ، كما ازداد عدد المراكز الصحية للفترة ذاتها بوتيرة بطيئة من (977 – 4575) مركزا ، في حين ازداد عدد الاطباء من (7532 – 33547) طبيبا وبمعدل نمو سنوي متوسط وللمدة (1990-2016) مقداره (5.18)% ، كما نلاحظ ايضا زيادة عدد الاطباء بالنسبة لعدد السكان من (42) طبيب/1000 شخص عام (1990) الى (93) طبيب/1000 شخص عام (2016) ، وهو مؤشر لازال بعيدا عن المعيار العالمي البالغ (1.3) طبيب/1000 شخص ، والمفارقة هنا هي ان معدل نمو عدد الاطباء كان متذبذبا ، فارتفع من (0.29) عام (2000) الى (0.33) عام (2015) ثم انحدر الى (0.02) عام (2016) ، وهذا الامر ينطبق على عدد المرضى والمرضات الذي تصاعد نموه بعد عام (1995) لينخفض الى مستوى سالب بلغ (-0.02) عام (2016).

وبالرغم مما حققه هذا القطاع من انجازات خلال السنوات القليلة الماضية ، الا انه لايزال يعاني الكثير من المشاكل والتحديات بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها المجتمع العراقي ، ويمكن تلخيص اهم المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع كالآتي:- (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، 2009) 1. التمويل: حيث يعاني القطاع الصحي من فجوة الموارد بصورة واضحة نتيجة لاعتماده بصورة تكاد تكون مطلقة على التمويل الحكومي ، اذ لازال القطاع الخاص محدود الفاعلية ، وهذا قاد بالضرورة الى تباطؤ نمو الخدمات الصحية المقدمة للمواطن من حيث النوع والكم.

2. الطاقة الاستيعابية: فتزايد عدد السكان وشيوع الامراض البسيطة والمعقدة ومحدودية عدد المراكز الصحية والمستشفيات ولد ضغطا متزايدا على الكادر الطبي ، انعكس على كفاءة ادائه ونوعية الخدمة الصحية المقدمة من قبل هذه المؤسسات.

عدم التناسق بين معدلات نمو المؤسسات الصحية والكادر الطبي ومعدلات نمو الكادر الطبي المساعد من (مرضى ومرضات وموظفين صحيين) بسبب محدودية الاقبال على مثل هذه الوظائف التي لازال المجتمع ينظر اليها نظرة دونية .

الاستنتاجات والتوصيات

لقد خالصنا من دراستنا لموضوع الخلفية التاريخية لتطور البنية الارتكازية وضرورتها الاقتصادية في العراق الحديث الى مجموعة من الاستنتاجات والتي عززناها بحزمة من التوصيات على الوجه الآتي:

أولاً: الاستنتاجات :

1. تتفاوت اصناف البنية التحتية من حيث الاهمية على وفق درجة التأثير في النشاط التنموي ، فقد لاحظنا ان التعليم أتى اولاً حتى في بواكير النهضة الاقتصادية الاوربية ، وهو ما عززته دراسات تطبيقية تصدى للقيام بها مجموعة من الباحثين ومنظمات دولية رصينة ، فعلى سبيل المثال وجد خبراء البنك الدولي ان عائد التعليم الابتدائي قد يصل الى (34%) من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا و(31%) من العوائد المالية في آسيا و(32%) في امريكا اللاتينية ، اما التعليم الثانوي فتتراوح مساهمته بين (10 – 15%) من العوائد المالية للبلدان التي تشكل عينة الدراسة ، وهناك دراسات اخرى اثبتت العلاقة الطردية بين رصيد البنية التحتية ومعدل النمو الاقتصادي ورصيد الناتج المحلي الاجمالي بنسب متطابقة ، اي ان زيادة نسبة رأس المال الثابت في الهياكل الارتكازية يؤدي الى زيادة معدلات النمو بنسبة (1%).

2. يعاني قطاع البنية التحتية في العراق من مجموعة اختلالات يتصدرها النقص الكبير في الخدمات الضرورية للقطاع الانتاجي كالطاقة الكهربائية والنقل والاسكان فضلاً عن قطاع الخدمات العامة ، "التعليم والصحة والخدمات البلدية "، ويمكن ان تشكل هذه الخدمات بمجموعها قطاعاً رائداً ومتنفساً حقيقياً لحل مشكلة البطالة المتراكمة والمستعصية ، فهي بمجموعها تنطوي على الحاجة الى استثمارات ضخمة بالإضافة الى انها حَصَتْ بتطور تكنولوجي لافت ، من حيث اساليبها الانتاجية او المحتوى العلمي لتقنياتها.

3. يعاني القطاع السياحي في العراق بالرغم من اهميته في الاقتصاديات الحديثة من مشكلات متراكمة، أهمها: عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيه وضعف المؤسسات المتخصصة بالترويج السياحي او عدم وجودها اصلاً، فضلاً عن الظروف الامنية والتشريعية غير الملائمة والتي لا زالت مُقَيِّدة لحركة السائحين، والاقتصادية المتمثلة بارتفاع كلفة البناء والتشغيل للمنشآت السياحية.

4. ان اهم وخطر ما يُلاحَظ على قطاع التعليم في العراق هو اتساع الفجوة بين عدد الطلاب من جهة ، وبين عدد المعلمين والمدرسين وعدد الدارسين من جهة اخرى ، حيث بلغت النسبة (1763/1) مدرس/طالب سنة 2017 مقارنة بـ (58/1) في البلدان العربية ، وهذا يعني ان العراق يحتاج الى مضاعفة عدد التدريسيين بالإضافة الى تطوير امكانياتهم ، ويُلاحَظ كذلك ضعف الاقبال على التعليم المهني وهو حجر الزاوية في النجاح التنموي اذ يُعزى له السبب الحقيقي لنجاح تجارب جنوب شرق آسيا خاصة تجريتي سنغافورا وكوريا الجنوبية.

5. لازالت مساهمة التعليم الاهلي محدودة خاصة في مجال التعليم العالي، اذ ان العبء الاكبر فيه لازال حكومياً، مما يجعل الانفاق الحكومي موجهاً اساساً لتلبية النفقات التشغيلية المتزايدة وتحجيم الموارد المخصصة لأغراض التطوير والتوسع، وهذا ما يوجب البحث عن مصادر تمويل كافية ومضمونة لتطوير هذا القطاع.

ثانياً: التوصيات :

1. تأسيس مجلس للإعمار يتألف من متخصصين، يتولى مهمة التعاقد ومتابعة العمل مع الشركات المُكَلِّفة بإنشاء مشروعات البنية التحتية.

2. تكوين صندوق للإيفاء وتكليف صندوق التنمية العراقي بإدارته، توضع فيه الاموال المخصصة لتسديد اثمان المشروعات المُتعاقد عليها ضماناً لتوفير القدرة على السداد وزيادة ثقة الشركات بالملاءة المالية للبلاد.

3. لإنجاح اي مشروع للدفع بالأجل لابد من الاخذ بنظر الاعتبار المبادئ الآتية:
أ-جوب تقديم الشركات العالمية المتخصصة عروضاً للمشاريع التي ترغب في تنفيذها، تراعي المعايير الدولية او تلتزم بها حرفياً.

ب-تضمن هذه العروض الجزائيات التي تكون مُلزمة للطرفين المتعاقدين والتي تمتد من الالتزام بمواعيد الانجاز الى التقيد بالموصفات النوعية.

ت-الإفصاح عن اساليب التسديد والفوائد المترتبة على التأخر الزمني والضمانات المطلوبة لكي يكون بإمكان الطرف العراقي التهيؤ مسبقاً للالتزام بشروط هذه التعاقدات.

4. ترى الباحثة ضرورة اقامة شراكات في مجال الملكية والادارة بين الشركات المنجزة للمشروعات وبين القطاع الحكومي والاهلي في العراق اما عن طريق توافقي او عن طريق تسهيل المشروع وطرح أسهمه للاكتتاب العام.

5. من الضروري خلق طاقات إنتاجية فائضة في قطاع البنية التحتية للتحسب الى المستقبل، لان الطلب على الخدمات لا يخضع لاعتبارات ثابتة فهو عرضة للتحويل الفجائي باتجاه الصعود، فكل فسحة من الرفاه يصاحبها زيادات غير متوقعة في الطلب على الخدمات بأنواعها المختلفة.

المراجع

1. البنك المركزي العراقي . سنوات متعددة . دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، صفحات متفرقة.
2. البنك المركزي العراقي. 2012 . دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ص51.
3. المصدر نفسه ، ص76.
4. المصدر نفسه ، ص79.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد . 2018 . صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة ، ص299.
6. العرداوي ، خالد عليوي ، 2018 . مركز الابحاث في العراق ، تنظيمها القانوني ودورها السياسي . مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، العراق .
7. الميالي ، تغريد . 2016 . الانفاق على البحث والتطوير مدخلاً معاصراً للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد ، ص113-115.
8. البهادلي ، علي محمد باقر ، 2018 ، البحث العلمي في العراق: الواقع ومقترحات التطوير . مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ص4.
9. البهادلي ، علي محمد باقر ، 2018 . البحث العلمي في العراق: الواقع ومقترحات التطوير ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ص8-9.
10. الراوي ، أحمد عمر ، الحقوق الصحية للأفراد العراقي بين الواقع ومسؤولية الدولة . مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ص1-2.
11. خليل ، شذى ، واقع النظام المصرفي في العراق . وحدة الدراسات الاقتصادية ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ص3.
12. خليل ، شذى ، النظام التعليمي في العراق يحضر . وحدة الدراسات الاقتصادية ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ص1-2.
13. سعد ، منتظر فاضل . 2015 ، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، العدد الثالث – جوان . ص22.
14. عبد الرضا ، نبيل جعفر . 2012 . متطلبات اصلاح القطاع المصرفي في العراق . الحوار المتمدن
15. محمد ، هدى هداوي ، لازم ، شيماء فريد . 2012 ، التفاوت في مستوى الخدمات المقدمة لقطاعات (المياه، المجاري، الخدمات العامة) لسنتي 2005، 2016 ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات البيئة ، العراق ، ص11.
16. منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسيف ، 2014 . كلنا في المدارس ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، المبادرة للأطفال خارج العراق ، تقرير عن البلد يبحث مشكلة الاطفال خارج المدرسة ، تشرين الاول ، ص10.
17. وزارة التخطيط . 2013 . خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017 ، بغداد ، ص 162.
18. وزارة التخطيط . سنوات متفرقة . الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الاحصائية السنوية ، العراق ، صفحات متعددة.
19. وزارة التخطيط . 2017 . الجهاز المركزي للإحصاء . الاحصاءات البيئية للعراق (ماء – مجاري – الخدمات العامة) لسنة 2016 ، قسم احصائيات البيئة ، العراق ، ص20.
20. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . 2009 . اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014 ، مسودة ورقة قطاع الصناعي ، الاصدار الثاني ، العراق ، ص12.
21. وزارة التخطيط . 2013 . خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017 ، مصدر سابق ، ص116.

22. المصدر نفسه ، ص116.
23. المصدر نفسه ، ص 168.
24. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . 2006 . الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات البيئة ،المسح البيئي في العراق لسنة 2005 (الماء-المجاري-الخدمات العامة) ، ص235-241.
25. وزارة التخطيط الجهاز - المركزي للإحصاء . 2015 . الاحصاءات البيئية للعراق لسنة 2014 ، ص201-207، 220.
26. وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء . 2017 . الاحصاءات البيئية للعراق (الماء - المجاري - الخدمات البلدية) لسنة 2016 ، ص 67.
27. وزارة التخطيط . 2013 . خطة التنمية الوطنية 2013 -2017 ، مصدر سابق ، ص125.
28. المصدر نفسه ، ص131-133.
29. وزارة التخطيط . 2013 . خطة التنمية الوطنية 2013 -2017 ، مصدر سابق ، ص 142.
30. وزارة التخطيط . 2013 . خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 ، مصدر سابق ، ص142-143.
31. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء . 2017 . مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة 2017، ص1.
32. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . 2009 . اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014 ، مسودة ورقة قطاع التشييد والاسكان - محور السياحة والتراث الثقافي ، الاصدار الثاني ، اعداد لجنة تنمية قطاع التشييد والاسكان ، ص3.
33. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . 2009 . اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014 ، مسودة ورقة قطاع التشييد والاسكان - محور السياحة والتراث الثقافي ، مصدر سابق ، ص4.
34. المصدر نفسه ، ص9.
35. وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء /مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي / بيانات غير منشورة .
36. وزارة التخطيط . 2013 ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، مصدر سابق ، ص209.
37. وزارة التخطيط . 2013 . خطة التنمية الوطنية 2013 -2017، مصدر سابق، ص216-217.
38. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . 2009 . اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014 ، مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية - محور الصحة ، الاصدار الثاني، اعداد لجنة التنمية البشرية ، ص8.

Historical background of the development of the infrastructure and its economic necessities in modern Iraq

Raghad Jasim Rachid

Abid alzahra faisal younis

Department of Economics, Faculty of Management and Economics,
Mustansiriyah University, Iraq

Abstract

The importance of reconstructing the basic structures, which our study emphasized on its development necessities, is based on the hypothesis that the organic link between them and the diversity of sources of income and increase its growth rates. The results of the study reinforced this hypothesis. Through the study of successful development experiences, we noticed that most of the developed countries have now relied on the infrastructure sector as a leader rather than secondary poles. Based on the theory of sector debate, the third sector, Occupies the largest area of GDP generation and dominates the largest proportion of the labor force. The most important conclusions we have reached are that the effects of this sector are not confined to the local economy, but extends abroad because it is the first indicator that guides the foreign capital in the choice of places that endemic. The aim of our research is to establish the hypothesis of the priority of building the infrastructure and to determine the expected results and to link between the rates of growth and growth rates of the production base. We have reinforced our research with a set of recommendations, foremost of which is the need to look for secure sources of financing to ensure that the construction of these vital projects, which are the basis of the desired economic development, is not hindered .

Keywords: Infrastructure, Municipal services sector, Public services, Production services, Economic necessities of the infrastructure sector .